

ندوة

التقى عدد من الاقتصاديين والمصرفيين والخبراء الماليين في ندوة عُقدت، أمس، في فندق «لارامادا» في بيروت، من تنظيم «ملتقى حوار وعطاء بلا حدود» حملت عنوان «آفاق الإصلاحات الإدارية والمالية في ضوء مقرّرات مؤتمر سيدر والحلول المقترحة».
غالبية المشاركين في المؤتمر أقرت بثلاث مسلمات: أولاً، نحن في قلب أزمة مالية تكبر بالضطرار، وهي مهدّدة بالانفجار، وستكون تداعياتها

خطيرة على المجتمع والاقتصاد. ثانياً، عدم أهلية السلطة القائمة على إنقاذ المجتمع والاقتصاد منها وتفاذي تبعاتها المدمّرة. ثالثاً أن كلّ ما هو مطروح اليوم وفق مقرّرات «سيدر» وما سُمّي بـ«رؤية ماكينزي» لا يسمن ولا يغني، وأن الحلّ لا يمكن أن يكون إلا بقرار سياسي يرسم أسس الاقتصاد الجديد الذي نريد، ويحدّد من سيدفع ثمن الانهيار المقبل وما هي كلفته، وماذا ينتظرنا من

سيدر وماكينزي:

الوظائف لغير اللبنانيين

نجيب عيسى، استاذ

في العلوم الاقتصادية

وعلم السكان

ثلاثة محاور أساسية يفترض تناولها عند الحديث عن النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وهي: اعتمادها لبنان بعد الحرب أدّت إلى تهميش القطاعات الإنتاجية على حساب القطاعين المصرفي والعقاري، وبالتالي بات الشباب ينتخرون الهجرة إلى الخارج، في مقابل

سيدر والاقتصاد اللبناني:

إلى مزيد من الاحتكار؟!

كمال حمدان،

اقتصادي

ما تمّ عرضه كرؤية إنمائية أو خطة اقتصادية في مؤتمر سيدر لا يرتقي إلى مستوى الخطة أو الرؤية، بل هو مجرد تجميع لمخزون من الملفات الموجودة في الجوارير، ومن دون إجراء أي تقييم للحاجات الكامنة وراءها. وكما هو معروف، طرحت هذه البرامج على هامش احد اجتماعات بروكسل بساعدة

بعده! اختار المنظّمون «مقرّرات سيدر» كمدخل لمناقشة الحلول وآفاق الإصلاحات للخروج من الأزمة، وانقسم المؤتمر إلى جليستين حواريتين، الأولى بعنوان «السياسات الاقتصادية وعجز الخزينة وخدمة الدين العام وخطة النهوض الاقتصادي والحلول البديلة»، أدارها وزير المال الأسبق جورج قرم، وشارك فيها الاقتصاديون نجيب عيسى وحسن خليل وكمال حمدان وشربل قرداحي، أمّا

مجلس الإنماء والإعمار، واللائق أنها وزّعت وفق منطق التحاوص وتوزيع المشاريع، فضلاً عن تعميم فكرة المخصصة بالملك والإدارة

على رغم أن التجارب السابقة في لبنان من التعليم إلى الصحة والكهرباء والفنايات لم تنجح، وهو ما يخلق إشكالية مهمة تكمن في تنفيذ مشاريع وفق قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ظلّ دولة ضعيفة، القطاع الخاص فيها متسرّخ ومحتكر وله ارتباطاته السياسية ونفوذ.

إضافة عن القدرة الاستيعابية المقدّرة ب500 مليون دولار سنوياً خلال ربع قرن، وهي عبارة عن كلفة المشاريع التي كانت تنفّذ عبر مجلس الإنماء والإعمار، واللائق أنها وزّعت وفق منطق التحاوص وتوزيع المشاريع، فضلاً عن تعميم فكرة المخصصة بالملك والإدارة

على رغم أن التجارب السابقة في لبنان من التعليم إلى الصحة والكهرباء والفنايات لم تنجح، وهو ما يخلق إشكالية مهمة تكمن في تنفيذ مشاريع وفق قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ظلّ دولة ضعيفة، القطاع الخاص فيها متسرّخ ومحتكر وله ارتباطاته السياسية ونفوذ.

اللاجئين في مقابل الحصول على تمويل، وطبيعة الحال لم تستهدف هذه البرامج القطاعات الاقتصادية الأخرى ولم تدرس تأثيراتها عليها، فضلاً عن أن الحديث عن خلق 100 ألف فرصة عمل لم يبن على أي علمية بل كان مجرد كلام شعوي، بالحصيلة، ستكون النتيجة زيادة الإنفاق الاستهلاكي نحو 4 مرّات

الإصلاح يتطلب عدم الإبقاء على هذا النظام

يقدر عجز الموازنة بنحو 6 إلى 7 مليارات دولار، فيما من المتوقع أن يدرّ سيدر نحو 1 إلى 1,5 مليار دولار سنوياً، وهو رقم صغير ولا يسمح بالانتقال من عجز إلى فائض. إلا أن الخوف الفعلي

وهم الليرة وسوء

أهانة الودائع

من المعروف أن كلّ بلدان العالم تستدين، إلا أن قصة الدين العام في لبنان مختلفة. بدأ الخلل في الاستدانة في لبنان عام 1995، حين شكّلت نسبة سندات الخزينة بالليرة اللبنانية التي فتحت لعامة الناس نحو 38%، في مقابل 43% للمصارف التجارية، ووصلت الفائدة على سندات

الثانية حملت عنوان «الإصلاحات الإدارية والمالية تبعاً لخطة ماكينزي ومقرّرات مؤتمر سيدر»، وأدارها الوزير الأسبق شربل نحاس وشارك فيها الاقتصاديون إيلي يشوعي وغسان العياش وحسن حمادة بالإضافة إلى أمين صالح ورياض صوما. بلخّص التقديم الذي عرضه نحاس صورة الوضع الاقتصادي اللبنانية بطريقة مجازية قائلاً: «ثمة سيّارة تسير نحو الهاوية.

اللامركزية والخصخصة

إيلي يشوعي، استاذ في العلوم الاقتصادية

البلد انتهى وكذلك اقتصاده وباليته العامة. وبالتالي أي إصلاحات ممكن عرضها لا يمكن إدراجها إلا في خانة التمرين الفكري كون السلطة الحاكمة لن تبادر إلى تنفيذ أي منها. الحلّ المطلوب اليوم هو إحقاق توازن في الموازنة لا خفض العجز فيها، ويكون ذلك عبر: 1- وضع سقف لتطور الدين العام وتحرير السيولة ليستفيد منها القطاع الخاص. 2- الإصلاح الإداري عبر تشكيل هيئة وطنية عليا، تعمل على تزييم كل مشاريع الخدمات العامة مع الاحتفاظ بملكيتها، إلى القطاع الخاص بهدف خفض النفقات. 3- معالجة مشكلة خدمة الدين العام التي رفعت الفوائد والأسعار وقتلت الاستثمار وهجرت الشباب قسراً، علماً أنها عملية لا تتطوي على أي مخاطر كما يشاع إقرار اللامركزية

دخلنا مرحلة

ما قبل انهيار الليرة!

حسن حمادة، خبير اقتصادي

بني النموذج المالي والاقتصادي على تفوية المصارف لجذب الأموال من الخارج. كان يفترض بهذا العمل أن يكون مثراً لو تحّت الاستفادة من الأموال لتمويل القطاع الخاص، لكن ما حصل فعليا هو زيادة حجم الودائع في المصارف واستعمالها لتمويل

الحلّ في النظام

الضريبي!

شربل قرداحي، خبير اقتصادي

دخل الإقتصاد اللبناني منذ سنة مرحلة من التقلبات والمخاطر التي حلّت في انحسار معدلات نمو الناتج المحليّ الإجمالي، وارتفاع الفوائد، وانخفاض



السياسة

الأزمة المالية مهدّدة بالانفجار: السلطة غير مؤهلة للإنقاذ

في الراديو. نحن أمام تغييرات حاسمة في الاقتصاد السياسي، أي في تحديد من سيتحمّل أعباء أي انهيار؟ ومن سيخسر ومن سيربح؟ وكم؟ وفي هذه الحال يفترض أن تكون قرارات السياسة العامة واضحة، ويفترض بالمواطنين أن ينظروا إلى الواقع، لا أن يرددوا الأغنية.»

(الأخبار)

الادارية عبر انتخاب مجالس اقصية تقوم بحماية الضرائب لتمويل المشاريع المحلية وتحويل القسم الباقي إلى الخزينة، ما يدفع إلى الحدّ من التهرب الضريبي بعد ربط دفع الضريبة بالحصول على التنمية، مع التزام الدولة بمساعدة الأفضية الأقل ثراء لتحقيق الإنماء المتوازن. وضع نظام ضريبي جديد عادل لا يفرض ضرائب جديدة، وذلك عبر الحدّ من الضرائب غير المباشر (TVA وضريبة البترزين)، واستهداف الضرائب الشخصية واستخدامها لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحفيز النمو الاقتصادي.



نزيح أكخكار،

اقتصادي

تعديك ميزان القوى

بالشراكة مع حزب الله

رياض صوما، محلّ سياسي

بعد الطائف، كان هناك تحالف إقليمي دولي، أعطي غطاءً لأي مجموعة محلية لأن تقوم بما تريده وما تراه مناسباً لها. وترافق ذلك مع انتصار الولايات المتحدة والليبرالية المتطرّفة على منطق الدولة الرعائية. فأتت الحرية السياسية لتنفيذ

خطط في لبنان، تلاها إضعاف الحركة النقابية واستبدالها بشبكة مكثّة للسلطة وليست على استعداد لمواجهةها، وكذلك وضعت كل الأطر المالية والاستثمارية والسياسات التي اعتمدت لبنان على سكة المسار التدميري الذي وصل اليوم إلى نهاياته نتيجة تراجع قدرة الدولة على تأمين قيمة الفوائد على ديونها الخارجية وتراجع قدرتها على الاستدانة

بفوائد مقبولة أو سد حاجات التنمية المحلية. إضافة إلى ذلك، أعادت الانتخابات النيابية الأخيرة إنتاج السلطة نفسها، وهو ما يدلّ على مدى قوّة هذه السلطة وتجنّرها. وبالتالي في ظلّ هذا الواقع، لا يوجد ميزان قوى يسمح بأي معالجة أو بفرض سيناريو مخالف. ولذلك، الحلّ الوحيد للجم الانهيار وتجنّب الذهاب إلى حرب أهلية هو خلق ميزان قوى يترجم بإنشاء تحالف بين قسم من السلطة، وتحديد حزب الله الذي يخشى الانهيار الاقتصادي ويخشى على الناس من ذلك، وبين جزء من المجتمع المدني والحركة الشعبية وتحالفاتها السياسية، لخوض معركة التصحيح الاقتصادي لأن المعركة السندات الحكومية التي يحملها مصرف لبنان، وخفض كلفة القطاع العام ووقف كل أشكال المنافع والعطوات والتقديمات، ووقف التوظيف لفترة تمثّن لسنوات.

